الي حيث يمتنع خفاوها فابصرها كل راي
وسمعها كل واع بل لا يبصر الراي الا تلك الاثار
ولا يسمع الواعي الا تلك الاخبار فذكر الملزوم
واراد اللازم علي ما هو طريق الكناية فمعني
ترك المفعول والاعراض عنه اشعار بان
فضايله قد بلغت من الظهور والكثرة الي
حيث يكفي فيها مجرد ان يكون ذو سمع و ذو
بصر حتي يعلم انه المنفرد بالفضايل ولا يخفي
انه يفوت هذا المعني عند ذكر المفعول او
تقديره اي وان لم يكن الغرض عند عدم ذكر والا
المفعول مع الفعل المتعدي المسند الي فاعله

اثباته

اثباته الي فاعله او نفيه عنه مطلقا بل قصد
تعلقه بمفعول غير مذكور وجب التقدير
بحسب القراين الدالة علي تعيين المفعول
ان عاما فعام وان خاصا فخاص ولما وجب
تقدير المفعول تعين انه مراد وحذف
من اللفظ لغرض فاشار الي تفصيل الغرض
بقوله ثم الحذف اما للبيان بعد الابهام
كما في فعل المشية والارادة ونحوهما اذا
وقع شرطا فان الجواب يدل عليه ولكنه
انما يحذف ما لم يكن تعلقه به اي تعلق فعل
المشية بالمفعول غريبا نحو فلو شا لهداكم

Copyright © King Saud University